الثالث ان الله عنّفهم على طلب البيان حيث قال وما كادوا يفعلون فلو كانت
معينة لما ذمّهم على ذلك ولم يعنّفهم عليه ولقائل ان يقول لا نسلم انه عنّفهم على طلب
البيان بل عنّفهم على التواني في الاتيان بالمامور به بعد البيان
واستدل بقوله انكم وما تعبدون فقال ابن الزبعرى فقد عبدت الملائكة
والمسيح فنزل ان الذين سبقت واجيب بان ما لما لا يعقل وبنزول ان الذين
سبقت زيادة بيان لجهل المعترض مع كونه خبرا   هذا دليل آخر ذكره
بعض الاصحاب وهو قوله تعالى انكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم انتم لها
واردون فان هذه الاية لما نزلت قال عبد الله بن الزبعرى فقد عبدت الملائكة
والمسيح افتراهم يعذبون فتاخر بيان ذلك الى ان نزل قوله تعالى ان الذين سبقت
لهم منا الحسنى اولئك عنها مبعدون وذلك يدل على جواز التاخير واجيب
عنه بانا لا نسلم ان الاية محتاجة الى البيان حتى يقال ان بيانها قد تاخر
وبيانه ان كلمة ما موضوعة لما لا يعقل فلا تتناول الملائكة والمسيح لا يقال
لو كان كذلك لما احتيج الى نزول الاية قوله تعالى ان الذين سبقت لهم منا الحسنى
لانا نقول انما نزلت زيادة بيان لجهل المعترض مع كون ما ذكروه من اعتراض
الزبعرى في كونه سببا لنزول الاية من اخبار الاحاد وهو غير معمول به في باب
المسائل العلمية فان قيل لا نسلم صحة هذا الجواب فان كلمة ما تتناول
العقلاء ايضا والدليل عليه النص والاطلاق والمعقول اما النص فقوله تعالى
وما خلق الذكر والانثى وقوله والسما وما بناها وقوله ولا انتم عابدون
ما اعبد واما الاطلاق فمن وجهين الاول ان ما قد تطلق بمعنى الذي باتفاق
اهل اللغة والذي تتناول العقلاء وفاقا باتفاقهم كقولك الذي جاء زيد والثاني
انه يصح ان يقال ما في الدار من عبيدي احرار واما المعنى فمن وجهين الاول
ان ابن الزبعرى كان من فصحاء العرب وقد فهم تناول ما لمن يعقل واقره النبي
عليه السلام على فهمه ولم ينكر عليه الثاني انها لو كانت مختصة بما لا يعقل
لما احتيج الى قوله من دون الله وحيث كانت ما بعمومها شاملة لله تعالى احتيج
الى التقييد بقوله من دون الله واما ما ذكرتموه من ان اعتراض ابن الزبعرى

وكون

وكون الاية نزلت بسببه من اخبار الاحاد فممنوع لاتفاق جميع المفسرين على نقله
في سبب نزول هذه الاية قلنا اما النص والاطلاق فغايته الدلالة على جواز اطلاق
ما على من يعقل ولا يلزم من الجواز ان يكون ظاهرا فيما لا يعقل والدليل عليه انها
لو كانت ظاهرة فيما لا يعقل لما انكر النبي عليه السلم على ابن الزبعرى حتى ذكر
ما ذكر فانه قال له ما اجهلك بلغة قومك اما علمت ان ما لما لا يعقل ومن
لمن يعقل واما قوله في الوجه الاول من المعقول انه لم ينكر على ابن الزبعرى
فممنوع لما ذكرناه من انكاره عليه واما الوجه الثاني من المعقول وهو قوله
ان من دون الله تخصيص لعموم ما فممنوع لانه انما يكون كذلك لو لم يكن له
فائدة غير التخصيص اما اذا كانت له فائدة اخرى وهي التوكيد فلا يلزم ذلك
لا يقال فائدة التخصيص اصل وفائدة التاكيد فرع ولا شك ان فائدة الاصل
اولى من فائدة الفرع لانا نقول وان كان الامر كذلك لكنه يلزم من حمله على فائدة
التخصيص مخالفة قوله عليه السلام ولا شك ان الجمع بين الدليلين اولى من تعطيل
احدهما ولئن سلمنا ان ما حقيقة فيمن يعقل ولا نسلم ان البيان متاخر عن نزول
الاية بل هو مقارن لان العقل مانع التخصيص كما تقدم وقد دل العقل
على امتناع تعذيب احد بالجرم الصادر من غيره اللهم الا ان يكون راضيا بجرم
ذلك الغير ولم يخطر ببال احد من العقلاء ان الملائكة والمسيح راضون بعبادة
من عبدهم لا يقال لو كان العقل مخصصا لما احتيج الى نزول ان الذين سبقت
لهم منا الحسنى لانا نقول تاكيد البيان بهذا التخصيص العقلي لا انه مستقل بالبيان
واستدل بانه لو كان ممتنعا لكان لذاته او لغيره بضرورة
او نظر وهما منتفيان وعورض لو كان جائزا الى اخره   استدل بعض
الاصحاب ايضا على هذا المطلوب بان قال لو كان تاخير البيان ممتنعا فامتناعه
اما ان يكون لذاته او لغيره لا جائز ان يكون امتناعه لذاته لانه لو فرض وقوعه
لم يلزم منه محال لذاته ولا جائز ان يكون امتناعه لغيره لان ذلك الغير الذي
يمتنع التاخير لاجله اما ان يكون معلوما بضرورة العقل او بنظره وكل واحد من
الامرين منتف فثبت الجواز قوله وعورض اي عورض هذا الدليل بانه يمكن

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)